استمرار غصب الأراضي الحكومية

مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية – كابول

تحليل CSRS | رقم : 351

04 يوليو **2020** الميلادى

الموقع: www.csrskabul.com -- www.csrskabul.af

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.

التحليل الاول

التحليل الثانى

إعادة فتح المعابر الحدودية وتأثيراتها على التصدير الأفغاني

بسبب انتشار وباء كورونا تضررت قطاعات كثيرة في كافة دول العالم ومن هذه القطاعات قطاع التصدير والاستيراد. التصديرات التي كانت تُصدَّر من أفغانستان إلى باكستان بحجم كبير تم إيقافها من الجانب الباكستاني من بداية شهر مارس/2020م إلى تاريخ 22/يونيو/2020م منعا لانتشار الوباء.[1] وقبل ذلك أغلقت باكستان معابرها المشتركة مع أفغانستان لإيقاف حركة التصدير إلى باكستان مما ألحق أضرارا كثيرة بالتجار الأفغان.[2] في هذا المقال الصادر من مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية سنسلط الضوء على التصديرات الأفغانية إلى باكستان وما تواجهها من تحديات، كما سنتحدث عن تأثيرات إعادة فتح المعابر الحدودية على حركة التصدير في البلد.

Center for Strategic

[1] https://www.dawn.com/news/1539671

نبذة عن تصديرات أفغانستان

تُشكل تصديرات أفغانستان نسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي، ويصل قدرها على أقل تقدير إلى 69.1 مليون دولار وعلى أعلى مستوى يصل قدرها إلى 875.24 مليون دولار. وقد بلغ قدر التصديرات الأفغانية عام 2019م قدر 863.83 مليون دولار مما جعل أفغانستان ضمن قائمة الدول المُكثرة من التصدير والبالغ قدرها 141 دولة. [3]

تُصدّر أفغانستان العنب والفواكه الأخرى والمكسرات والخضروات والسجاد والفحم الحجري والأحجار الكريمة وبعض السلع الأخرى وفيما يلي نسب التصدير من أفغانستان إلى الدول الأخرى:

باكستان (42.9%)، الهند (40.6%)، الصين (3.2%)، تركيا (2.5%)، إيران (2.3%)، الإمارات العربية المتحدة (1.8%)، العراق (1.5%)، طاجكستان (0.8%)، السعودية (0.7%)، ألمانيا (0.6%)، كازاخستان (0.5%). [4]

وإذا أردنا حساب التصديرات وفق القارات فإن نسبة التصديرات الأفغانية إلى الدول الآسيوية هي 98.1% كما أن نسبة التصدير إلى أوروبا 1.4% وإلى أمريكا الشمالية 0.4% وإلى أستراليا 0.1% وإلى أفريقيا تبلغ النسبة 0.02%.

يُعد قدر التصدير الأفغاني مقارنة بما تستورده أفغانستان من الخارج قدرا ضئيلا، حيث تبلغ نسبة التصديرات 5% من إجمالي الاستيراد إلى أفغانستان. [5]

السلع الصادرة من أفغانستان إلى باكستان

أفغانستان التي لا تطل على أي حدود أو معابر مائية تواجه تحديات كثيرة في مجال التصدير. الأوضاع السياسية والأمنية التي تمر بها البلد تؤثر غالبا تأثيرا سلبيا مباشرا على حركة التصدير الأفغاني. على سبيل المثال فإن باكستان التي تُصدر إليها معظم التصديرات الأفغانية في حال اضطراب العلاقة السياسية بينها وبين أفغانستان أو في حال

[3] https://oec.world/en/profile/country/afg
[4] http://www.worldstopexports.com/afghanistans-top-10-exports/
[5] https://www.files.ethz.ch/isn/193664/PB191-The-Future-of-Afghanistan-Pakistan-Trade-Relations.pdf

Center for Strategic and Regional Studies

حدوث هجوم إرهابي في باكستان [6] فإن ذلك يؤثر على عملية التبادل التجاري بين البلدين وبشكل أخص على التصدير من أفغانستان، كما يسبب تضررا للتجار الأفغان يُقدر بملايين الدولارات، وذلك لأن باكستان تغلق معابرها الحدودية في وجه أفغانستان وتدعي بأن الهجمات الإرهابية الحاصلة في باكستان وقعت بتخطيط من داخل أرض أفغانستان [7].

مع أنه تم توقيع اتفاقية التجارة بين أفغانستان وباكستان عام 1965م وتم إعادة النظر في الاتفاقية عام 2010م. [8] مما سمح للتجار الأفغان بنقل بضائعهم داخل الأراضي الباكستانية إلى الحدود الهندية وإحضار البضائع الهندية ونقلها من خلال أرض باكستان وفي مقابل ذلك سُمح للشاحنات الباكستانية بنقل بضائعها داخل جميع أراضي أفغانستان، إلا أنه لوحظ أن باكستان استغلت انقطاع أفغانستان عن الموانئ البحرية ونفذت باكستان الاتفاقية المذكورة بشكل أحادي الجانب ولذا وضعت عقبات كثيرة أمام حركة التصدير الأفغاني.

تُعد أفغانستان سوقا اقتصادية قريبة لباكستان، وتستورد أفغانستان قدرا كبيرا من البضائع من باكستان، ومن جانب آخر فإن باكستان كذلك هي السوق الاقتصادية القريبة لبيع السلع الأفغانية. إلا أن اختلال جو الثقة بين البلدين عرقل حركة التجارة بينهما وأضر بالتصدير في كلا البلدين.

عندما بدأت الحكومة الباكستانية هجماتها العسكرية في منطقة وزيرستان عام 2014م أغلقت معبرها الحدودي مع أفغانستان المسمى بمعبر غلام خان. [9] بالإضافة إلى ذلك تم إغلاق معابر (طورخم) و (تشمن) من جانب باكستان عند حصول الهجمات الإرهابية في باكستان أو عند تدهور العلاقات السياسية بين البلدين أو لغير ذلك من الأسباب.

[6] https://tribune.com.pk/story/1329614/border-afghanistan-shut
[7] https://tribune.com.pk/story/1360336/pm-nawaz-orders-pak-afghan-border-reopened-immediately
[8] https://www.files.ethz.ch/isn/193664/PB191-The-Future-of-Afghanistan-Pakistan-Trade-Relations.pdf
[9] https://tribune.com.pk/story/2246187/1-pakistan-afghanistan-reopen-key-trade-route-june-22

Center for Strategic and Regional Studies

منذ مارس/2020م أغلقت باكستان معابرها الحدودية في وجه أفغانستان بشكل كامل بسبب انتشار فيروس كورونا. مع أن وباء كوفيد-19 عُد وباء عالميا فإن أسعار السلع الأساسية ارتفعت بشكل ملحوظ في كابل عاصمة أفغانستان وغيرها من المحافظات، وسبب ارتفاع السلع وذلك لتعرقل دخول التصديرات الباكستانية إلى أفغانستان وثانيا بسبب تعطل حركة التصدير من أفغانستان.

وفق تصريح المسؤولين الباكستانيين فإن السلطات الأفغانية طالبت بفتح المعابر الحدودية في أوائل أزمة كورونا ثلاثة أيام في الأسبوع لدخول التصديرات الباكستانية إلى أفغانستان فقط من خلال معبرَي "طورخم" و "تشمن". في تاريخ 20/يونيو/2020م صرحت وزيرة الخارجية الباكستانية عائشة فاروقي بأن معابر طورخم و تشمن و غلام خان بدءا من تاريخ 22/يونيو ستفتح ستة أيام في الأسبوع لدخول الاستيرادات من البلدين كما أن المعابر المذكورة ستُفتح ليوم واحد لعبور المسافرين، وذلك حسب طلب السلطات الأفغانية وتنفيذا لما تمُلية القِيم الإنسانية. وعند التأمل نجد أن فتح هذه المعابر لا يفيد أفغانستان وحسب وإنما يُعد مصلحة كبيرة لحكومة باكستان وشعبها كذلك.

التحديات التي تواجه التصديرات الأفغانية

بما أن أفغانستان تُصدّر في الغالب الفواكه والمكسرات والخضراوات فإن التصدير يُعد مصدر دخل مهم للمزارعين الأفغان. مع أن الحكومة الأفغانية أبدت تصريحات حول حل أزمة التصديرات إلا أن المزارعين والتجار يواجهون في هذا الصدد تحديات وصعوبات كبيرة.

شوهد كثيرا أن المزارعين الأفغان لم يكونوا مستعدين لعرض بضائعهم من الفواكه الطازجة في السوق لانخفاض الأسعار وذلك لأن تكلفة عرض بضائعهم في السوق تقلل من قيمة دخلهم من بيع الفواكه. على سبيل المثال فإن المزارعين في ولاية فراه يشتكون من أن سعر الكيلو من البطيخ في موسمه يصل إلى روبية واحدة وهذا يُسبب مشاكل اقتصادية كبيرة لهم.

Center for Strategic and Regional Studies

ويُذكر كذلك من جملة الأسباب التي خلقت تحديات كبيرة أمام التصديرات الأفغانية زيادة الضرائب من الجانب الباكستاني على التصديرات الأفغانية، وتفتيش جميع أو معظم الشاحنات الأفغانية بشكل يسبب إتلاف الفواكه الطازجة والخضراوات، وإعادة دخول البضائع الأفغانية من باكستان إلى أفغانستان على شكل مُنتجات منسوبة إلى باكستان، وعدم حيازة الحكومة الأفغانية لخطط مؤثرة تتعلق بملف التصديرات الأفغانية.

النتائج

مع انتشار وباء كورونا الذي زلزل الحركة الاقتصادية وعمليات التبادل التجاري في جميع دول العالم، بات من الضروري أن تسعى باكستان للالتزام باتفاقية التجارة الموقعة بينها وبين أفغانستان (APTTA) بشكل يصب في مصلحة الطرفين، بحيث لا تبرز الاختلافات السياسية حين التبادل التجاري بين البلدين. مع أن عدد القوات الأجنبية قل بشكل ملحوظ في أفغانستان منذ عام 2014م مما كان له أثر سلبي على التبادل التجاري بين باكستان وأفغانستان، فإن خروج بقية القوات الأجنبية من أفغانستان قد يخلق تحديات كبيرة في وجه التصديرات الأفغانية، وذلك أن خروج القوات الأجنبية سيعقبه اضطرابات سياسية وأمنية وانخفاض في سعر الدولار مما سيكون له تأثيرات سلبية كبيرة على الاقتصاد الأفغاني. لذا على الحكومة الأفغانية أن تعيد النظر في سياساتها حيال الاستيراد والتصدير. مع أن الرئيس الأفغاني محمد أشرف غني بعد اعتلائه كرسي الرئاسة للمرة الثانية وجّه وزير الخارجية بإعداد سفارات أفغانستان للعمل على التسويق للمنتجات الأفغانية في الدول التي تنشط فيها، وذلك عمل يُحمد عليه، إلا أن وضع البلد والمنطقة يوجب اتخاذ خطوات مؤثرة وقوية لأجل رفع معدل التصديرات الأفغانية إلى الخارج.

علاوة على ذلك، ينبغي على الحكومة الأفغانية أن توجد حلولا شاملة لقضايا التأشيرة والضرائب وإغلاق المعابر الحدودية من الجانب الباكستاني، كما عليها أن تساعد المزاعين وأصحاب البساتين في زيادة نسبة إنتاجهم حتى تقل الاستيرادات من الخارج، ويُستغنى إلى حد كبير عنها بالإنتاج المحلي.

Center for Strategic and Regional Studies

استمرار غصب الأراضي الحكومية

وفق ما نقلته وكالة بجواك الإخبارية فإن رئيس بلدية مدينة كابل أصدر توجيهات حيال أراض حكومية وساحات خضراء وأراض تم تمليكها للحكومة بأن تُخصص لبعض التجار ونواب البرلمان. يُقال أنه منذ تولية سلطان زوي منصب رئاسة البلدية من قِبل رئيس الجمهورية تم إصدار حكمين غير قانونيين في هذا الصدد. الوثائق التي بحيازة وكالة بجواك الإخبارية تفيد أن رئيس البلدية أصدر توجيها استثنائيا يسمح لشركة تجارية بأن تُنشئ مبنى في أرضٍ تتعلق بوزارة التعليم، في القطاع رقم 12 من مدينة كابل. التوجيه الاستثنائي الثاني الصادر منه يسمح لبعض نواب البرلمان بإنشاء سورٍ عازل في منطقة تسع 12 جريب في ساحة خضراء وأرض تم تمليكها للحكومة، في حين أن رئيس القطاع رقم 12 صرح بأن هذه الأرض تتعلق بوزارة التعليم.

تحدياتٌ كبيره

مازالت الحكومات تسعى لاتخاذ خطوات حازمة في هذا الصدد لاستعادة الأراضي المغصوبة، إلا أن ذلك لم ينجح إما لكون القوات الحكومية غير قادرة على مواجهة غاصبي الأراضي من الأشخاص ذوي النفوذ (الذين لديهم أفراد مسلحون)، أو أن الأمر كُتم لأجل بعض المصالح.

Center for Strategic and Regional Studies

في تاريخ 16/يناير/2013م نشرت صحيفة "الثامنة صباحا" دراسة تفيد بأن مليونيَ جريب من الأراضي الحكومية تم غصبها. وفي وقت مزامن لذلك قدم مستشار رئيس الجمهورية في أمور الإنشاء تقريرا للرئيس السابق حامد كرزاي يفيد بأن 4.5 مليون جريب من الأراضي الحكومية تم غصبها في المناطق الزراعية وفي الأرياف. وفق التقرير المذكور فإن من بين من غصبوا تلك الأراضي بعض نواب رئيس الدولة، والوزراء، ونواب الوزراء، ورؤساء الإدارات، ونواب البرلمان، والقادة الجهاديين، وبعض ذوي النفوذ المحليين وبعض الأفراد من العامة. وقد كان التقرير شاملا بحيث بات مُعدوه تحت تهديد الغاصبين وكانوا لعدة أسابيع يترددون تحت حماية خاصة مقدمة من القوات الحكومية [10] غاصبوا الأراضي لم يكتفوا بغصب الأراضي الحكومية وإنما تعدوا على الممتلكات الخاصة كذلك. إلى الفترة التي كانت قُبيل هجوم المجاهدين على المدن وسقوط حكومة د. نجيب الله، كان يعيش آلاف السكان من الهندوسيين في أفغانستان وخاصة في كابل، وقد كانوا أصحاب أراض وعقارات وأموال. وبقدوم المجاهدين وما أعقبه من الحروب الأهلية ثم قدوم طالبان بعدها اضطر الهندوس إلى الخروج من أفغانستان بشكل مؤقت. وعند عودتهم لم يبق أثر من عقاراتهم. في الأعوام الأخيرة تم غصب أكثر من 90% من أراضي الهندوسيين، إلا أن هذه الأقلية ليست قادرة على استعادة أراضيها.

عملت إحدى المؤسسات المسماة بـ (بيت الحرية) دراسة في فبراير/2014م بعنوان: (موسم غصب الأراضي) وقد تضمنت الدراسة لقاءات مع 70 شخصا من المصادر المعتمدة الحكومية. يفيد هذا التقرير أن أكثر الأراضي التي غُصبت خلال مدة 14 عاما هي الأراضي التي غُصبت خلال فترة حكم حامد كرزاي. تُفيد إحصائيات التقرير أن أكثر الأراضي المغصوبة تقع في العاصمة كابل، ثم بترتيب تنازلي في هرات، بلخ، قندهار، ننجرهار، كندوز، كابيسا، بغلان، تخار، نيمروز، خوست، لوجر، وغزني، وكمية الأراضي المغصوبة في هذه الولايات تُعد كبيرة مقارنة ببقية المحافظات. يفيد التقرير كذلك أن ولايات نورستان وبكتيكا وبنجشير ودايكندي وغور شهدت أقل درجات الغصب لقلة الأراضي بها.

[10] https://www.independentpersian.com/node/37951/%D8%BA%D8%B5%D8%A8-%D8%B2%D9%85%DB%8C%D9%86%D8%8C-%D8%AF%D8%B1%D8%AF-%D8%A8%DB%8C%E2%80%8C%D8%AF%D8%B1%D9%85%D8%A7%D9%86-

Center for Strategic and Regional Studies

صرح مسؤولو مؤسسة بيت الحرية بأن الحكومة تملك معلومات كافية حول غاصبي الأراضي، إلا أنه لم يتم اتخاذ أي خطوة لمعاقبة مرتكبي غصب الأراضي [11]

من هم غاصبو الأراضي الحكومية؟

في شهر أسد من عام1398هـ ش أعلنت وزارة تطوير مدن وأراضي أفغانستان في تقرير أن هناك 1.6 مليون جريب من الأراضي الحكومية التي تم غصبها. وفق تقرير هذه الوزارة فإن أكثر من 18 ألف شخص قد تورطوا في غصب الأراضي وقد سُلمت قائمة تضمن أسماء 15 ألف شخص منهم للمحاكم. وفق نتائج تقرير الوزارة فإن أكثر من تورطوا في غصب الأراضي الحكومية هم ذووا النفوذ المحليون. صرح المتحدث باسم وزارة تطوير المدن لإذاعة صوت أمريكا أنه تم استرداد 500 ألف جريب من الأراضي الحكومية من أيدي الغاصبين بمساعدة القوات العسكرية.

وفق إحصائيات وزارة الاقتصاد، فقد سُجل بشكل رسمي غصب 138996 جريب من الأراضي في ستة محافظات مهمة في أفغانستان. تفيد إحصائيات وزارة الاقتصاد أنه تم غصب 12411 جريب في هرات، و 20500 جريب في ننجرهار من قِبل 13 شخصا، و 1714 جريب في كندوز من قِبل 15 شخصا، و 11426 جريب في كابل من قِبل 11 شخصا،و 5345 جريب في ولاية بروان من قبل شخصين. إلا أن هذا الموضوع مثير للجدل وقد امتنعت الحكومة عن ذكر أسماء الغاصبين المذكورين. لقد كانت هذه الظاهرة موجودة لسنوات عديدة وقد اتخذت الحكومة خطوات حيال هذا الأمر ولكن دون نتيجة تُذكر.

لأجل منع غصب الأراضي خلال السنوات الماضية قامت الحكومة بتسجل الأراضي الحكومية، وقد أخبرت في تاريخ 11/يونيو/2020م عن تسجيل أكثر من ستة ملايين جريب من الأراضي الحكومية في بنك الأراضي. قال مسؤول وزارة

[11] https://www.google.com/amp/s/amp.dw.com/fa-af/%25DA%2586%25D9%2587%25D8%25A7%25D8%25B1-%25D9%2588-%25D9%2586%25DB%258C%25D9%2585-

Center for Strategic and Regional Studies

تطوير المدن والأراضي إن الأهداف الأساسية لهذا البرنامج هي تعيين وتسجيل الأراض الحكومية، ومنع غصب الأراضي الحكومية، وتوزيع الأراضي للأفراد المستحقين، وتنفيذ مشاريع عامة النفع [12]

أكد أعضاء مفوضية مكافحة الفساد الإداري أن أعداد الأراضي المغصوبة أكثر من الإحصائيات المُعلنة بشكل كبير، وذلك أن هناك ساحات فسيحة وبراري تم استغلالها مع حركة توسعة المدن الكبرى مثل ننجرهار وكابل ومزار شريف وهرات وقندهار.

الجهود المبذولة لاسترداد الأراضي الحكومية

من جملة الأراضي المغصوبة، تم استرداد 400 ألف جريب فقط، بالإضافة إلى ذلك فإن مكافحة الحكومة لغاصبي الأراضي راحت ضحية المصالح السياسية [13]

اتُّخذت خطوات لاسترداد الأراضي المغصوبة في فترة رئاسة الرئيس السابق حامد كرزاي وكذلك في فترة حكومة أشرف غني، إلا أن هذه الخطوات لم تكن كفيلة بحل المشكلة من جذورها. إن مشكلة غصب الأراضي باتت لدى الحكومة مثل العُقدة التي لا يمكن فتحها، حيث إن الغاصبين زوّروا لجميع الأراضي المغصوبة وثائق ملكية، وقد تم تبديل معظم هذه الأراضي إلى مجمعات سكنية وتم بيعها لعامة السكان. والآن بات من الصعب جدا على الحكومة أن تستردّ الأراضي من عامة السكان وأن تُخرجهم من منازلهم. كما أن مُعظم غاصبي الأراضي يعيشون خارج أفغانستان. الكثير ممن غُصبت أراضيهم حُذفت أساميهم مع مرور الوقت، وتركوا ملاحقة ممتلكاتهم. بالنظر إلى الوضع الحالي، لا يظهر أن تهديد الرئيس غني لغاصبي الأراضي الحكومية ضمن برنامج (تطوير نظام ملكية الأراضي في أفغانستان) [14] قد أدى إلى النتيجة التي نشدها. قد هدد الرئيس حينها بأنه سيتم تشكيل محكمة خاصة لمحاكمة من

[12] http://afghannews.af/%D8%AB%D8%A8%D8%AA-%D8%A8%DB%8C%D8%B4-

[13] https://www.goolgle.com/amp/s/da.azadiradio.com

[14] http://www.google.com/amp/s/da.azadiradio.com/amp/29041543.html

Center for Strategic and Regional Studies

غصبوا الأراضي، وفي حال عدم استسلامهم فسيتم الإفصاح عن أسمائهم. إلا أنه لم تُتخذ خطوات عملية كافية حيال هذا الصدد خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية. من جانب لا توجد هناك قوانين محددة لملاحقة غاصبي الأراضي في أفغانستان، ومن جانبٍ آخر فإن الدوائر العدلية والقانونية عاجزة عن ملاحقة غاصبي الأراضي، لذا لم تقدر الحكومة خلال الأعوام الماضية أن تستردّ الأراضي المغصوبة.

السبيل إلى الحل

قبل كل شيء، يحتاج منع غصب الأراضي إلى قرار صارم ثم إلى برامج عملية. في تاريخ 23/سبتمبر/2013م تم تصويب أطروحة قانون منع غصب الأراضي الحكومية وغير الحكومية ومنع التصرف فيها من قِبل مجلس نواب البرلمان، ومع ذلك فإن غصب الأراضي مازال مرضا لا دواء له، وليست المشكلة مقتصرة على عدم توقف غصب الأراضي بل المشكلة هي استمرار هذه الجريمة النكراء.

تقدر الدولة من خلال تنفيذ برنامج بنك الأراضي الحكومية الذي أُسس لأجل مسح وتسجيل الأراضي الحكومية والأملاك العامة أن تمنع من غصب الأراضي الحكومية، وأن تُمهد لطرح وتنفيذ خطط الحكومة الاقتصادية والتنموية وتنفيذ مشاريع البنية التحتية ومشاريع المصالح العامة، وتأجير الأراضي للقطاع الخاص وتوزيع الأراضي للعائدين من المهجر والنازحين المحليين والبدو وورثة الشهداء، والأهم من ذلك تعزيز حرمة غصب الأراضي والتطاول على الممتلكات العامة، ومما يُؤسف له أن هذه الأمور لم تشهد أي خطوات ملموسة.

Center for Strategic and Regional Studies

مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية هي مؤسسة مستقلة غير حكومية وغير ربحية، أسست عام 2009 في كابل. يعمل المركز لمتابعة وتنمية السياسات في أفغانستان والمنطقة عن طريق الحوار البناء والدراسات العلمية الدقيقة والموضوعية. من أهداف المركز كذلك إيجاد ارتباط بين الدراسات الحديثة والسياسات بحيث تصير كافة السياسات المُتخذة مستندة على المعايير الأكاديمية والمدروسة.

www. csrskabul.com